فصاحة التركيب القرآني عند أبي حيان الأندلسي
في تفسيره البحر المحيط

أ.م.د شعلان عبد علي سلطان
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Eloquence of Qura'anic Structure in" Al-Bahr Al-Muheet " of Abu Hayyan Al- Andalusi

Assistt.prof.Dr. Sha'lan Abd Ali Sultan
College of Education for Human Sciences\ University of Babylon
Shalanabdali1980@yahoo.com

Abstract

The research deals with a topic which has a clear existence in" Al-Bahr Al-Muheet "of Abu Hayyan Al- Andalusi ,namely, the eloquence of structure.Abu Hayyan traces the Qura'anic structures with a profound study of the syntactic viewpoints. Hence, the study attempts to identify the concept of the eloquence of structure by identifying the structures that Abu Hayyan refuses for its complexity and repulsion.The research reached a conclusion that Abu Hayyan elicited conditions for eloquence of structure

الملخص:

يعنى هذا البحث بموضوع له حضور واضح عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط وهو فصاحة التركيب؛ إذ تتبّع أبو حيان التراكيب القرآنية وذلك بتمحيص الأعاريب التي وجهت بها تلك التراكيب، واختيار ما يناسب إعجاز القرآن الكريم منها، وقد آخذ كثيرًا من المعربين؛ لما تؤول إليه توجيهاتهم النحوية من إخلال بفصاحة التركيب القرآني، فهي تجعل من التراكيب القرآنية مفككة متنافرة؛ فحاول البحث بيان مفهوم فصاحة التركيب بالنظر إلى التراكيب التي لم يرتضها أبو حيان واصفًا إياها بالتعقيد والنبوّ والتنافر، وخلص البحث إلى أن أبا حيان كان أكثر المفسرين تعقبًا للأوجه النحوية وتدقيقًا للنظر فيها بالاحتكام إلى مدى فصاحة التراكيب المترتبة عليها، وحاول استنباط شروط فصاحة التركيب عنده فتمثلت بمراعاة الفصل المناسب، والمشاكلة التركيبة، وعدم التعسف في العوارض التركيبة كالتقديم والتأخير والحذف، والوقف غير المتعسف فيه، وتجنب الحمل على الأقوال النادرة.

الكلمات المفتاحية: التركيب الفصيح، التركيب القرآني، تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

مفهوم التركيب الفصيح

عُني أبو حيان الأندلسي بالتركيب القرآني عناية فائقة باحثًا عن الأوجه النحوية التي تحفظ له فصاحتَه، ولألفاظِه التماسكَ والانسجام، ولدلالته النصية والظهور، وقد كانت فصاحة التركيب غاية سعى إليها أبو حيان في تفسيره البحر المحيط ذاكرًا في مقدمة التفسير منهجًا في التوجيه النحوي ينأى بالتركيب القرآني ((عن الوجوه التي تنزَّه القرآن عنها، مبينًا أنها مما يجب أن يُعدل عنه، وأنه ينبغي أنْ يُحمَل على أحسن إعراب وأحسن تركيب))[١] معللا ذلك بأنّ ((كلام الله تعالى أفصح الكلام؛ فلا يجوز فيه جميع ما يجوِّزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة)) [٢].

وقد شكَّلت الأوجه النحوية لتراكيب النص القرآني منحنى بيانيًا متصاعدًا بتقادم الدراسات التي تعاهدت القرآن الكريم، إذ بدأت الأوجه النحوية قليلة ثم أخذت تزداد حتى أصبح للتركيب الواحد مجموعة أوجه محتملة يحمل المُعرِب التركيبَ القرآنيَّ عليها. وكان التسمُّح في توجيه التركيب واضحًا في مصنفات تفسير القرآن وإعرابه؛ إذ نجد من الأوجه النحوية ما ذُكر على أنه وجه مفترض يصحُّ في العربية ولا يُحمَل عليه النص القرآني فأصبح فيما بعد وجهًا محتملاً مقبولاً يُفسَّر به النصُّ القرآني، ففي قوله

(١) البحر المحيط:١٢/١.
(٢) البحر المحيط:١٢/١.

تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (سورة البقرة: من الآية ٩٦). يقول الزجاج (ت ٣١١هـ): ((ومعنى (ومن الذين أشركوا) أي ولتجدنهم أحرص من الذين أشركوا))[١]. ثم يأتي النحاس (ت٣٣٨هـ) بعد ذلك ليذكر وجهًا آخر لتركيب الآية يصحُّ في العربية ولا يمكن حملها عليه، يقول: ((ومن الذين أشركوا على حذف، أي وأحرص ليعطف اسمًا على اسم، ويجوز في العربية (من الذين أشركوا يودُّ أحدهم) بمعنى من الذين أشركوا قوم يود أحدهم، إلا أنّ المعنى في الآية لا يحتمل هذا وإن كان جائزًا في العربية))[٢]. فالاحتمال التركيبي الذي ذكره النحاس وهو جعل (من) الموصولة مبتدأ وخبره جملة (يود أحدهم)، لا يمكن أن يكون محتملاً دلاليًا يناسب سياق الآية الكريمة؛ لأنها تخبر عن حال اليهود، إذ يتحول الخبر في هذا الوجه إلى إخبار عن المشركين.

وهذا المحتمل التركيبي أصبح وجهًا مقبولاً يمكن أن تحمل عليه الآية عند من جاء بعد النحاس [٣]. يقول العكبري (ت ٦١٦هـ): ((ومن الذين أشركوا فيه وجهان))[٤] ثم قال ((والوجه الثاني من وجهي (من الذين) أن يكون مستأنفاً والتقدير من الذين أشركوا قوم يود أحدهم))[٥].

وقد كان لأبي حيان وقفةُ تأملٍ وتمحيصٍ مع هذه التوجيهات، إذ صوَّب سهامَ النقد تجاه كثير منها منطلقاً من أنَّ كلام الله أفصح كلام؛ فلا بدّ من أن يُحمَل على أفصح تركيب، يقول: ((والأولى حمل القرآن على الأفصح المتَّفق عليه))[٦]. إذ القرآن الكريم كتاب الله المعجز، والإعجاز أعلى درجات الفصاحة والبلاغة؛ فلا تُحمَل تراكيبه إلا على الأفصح، فمثلما كانت معانيه ساميةً رفيعة، وألفاظه جزلةً فصيحة تهفو لها الآذان، ويعشقها السمع، وتتلقفها الأفئدة وتطرب لها النفوس كذلك طبيعة تراكيبه بهذا المستوى من الرُّقيِّ والفصاحة، فلا بد من أن تكون جميلة الرصف، حسنة النظم، قوية النسج تخلو مما لا يليق بالنظم الكريم من التنافر والتفكيك والتعقيد. وهذا يقتضي من المفسِّر الموازنة بين الأوجه المحتملة ليميِّز الفصيح من الصحيح والأفصح من الفصيح ليحمل عليه النظم القرآني الكريم.

وقد شاعت عند أبي حيان الألفاظ الدالة على العناية بفصاحة التركيب وإحكام نسجه وحسن نظمه معتمداً في ذلك على ذوقه اللغوي، وخَبْرِه أساليبَ العرب وسننهم مما يحفظ للنصِّ القرآني ما يليق بتركيبه من حسن النظم، فنجد مثلاً (فهذا التقدير يخرج الكلام عن الفصاحة) و(وهو إعراب بعيد عن الفصاحة) و(إن يفوت فصاحة معادلة التركيب) و(تركيب هذا الإعراب خارج عن الفصاحة)، والفصاحة وصف يطلق على اللفظ مفردًا كان أو مركبًا، وقد أشار الجرجاني (ت ٤٧١هـ) إلى ذلك بقوله: ((اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تُعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم))[٧]. فمثلما تكون اللفظة فصيحة وغير فصيحة، كذلك التركيب قد يكون فصيحًا إذا أُحكِم نسجه، وقد يكون غير فصيح.

ومن العبارات التي يصف بها التراكيب الضعيفة (بعيد عن الفصاحة)[٨] و(التركيب ينبو عنه)[٩] و(متنافر التركيب)[١٠] و(هو قلق)[١١] و(إلباس في التركيب)[١٢] و(تعقيد في التركيب)[١٣] و(تفكيك النظم)[١٤] و(بعيد عن نظم القرآن)[١٥] و(شنع في التركيب)[١٦]. نلحظ من هذه التعبيرات التي تكررت في تفسيره أنه كان يتعهد بقاء النظم القرآني على متانته وقوته وحسن تركيبه

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٧٨/١
(٢) إعراب القرآن: ٦٩/١.
(٣) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: البغوي: ١٢٣/١، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، الثعلبي: ٢٣٨/١، والتفسير الكبير، الرازي: ٦٠٩/٣.
(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٩٥/١.
(٥) التبيان في إعراب القرآن:٩٥/١.
(٦) البحر المحيط: ٤/ ٨٨.
(٧) دلائل الإعجاز: ٤٢٩/١.
(٨) ينظر البحر المحيط: ٧/ ٥٣٣، ١٨١/١٠.
(٩) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٥٠٣، ٤٦٧/٢، ٣/ ٢٥٦.
(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨/٣، ٤٦٨/٧.
(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٩١/١، ٣/ ٦٢، ٦/ ١١٢.
(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٠٣.
(١٣) ينظر: المصدر نفسه ١٦٠/٤.
(١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٤٣، ٣٧/٦، ١٧١/٨.
(١٥) ينظر:المصدر نفسه: ٢/ ٣٨٦، ٢٨٣/٤.
(١٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٦٨.

في تحليله النص القرآني، ويتمثَّل التركيب الفصيح عنده بما يخلو من هذه العيوب التي ينزِّه التركيب القرآني عنه. وتشي كلمة (تفكيك التركيب) بأن التركيب محمول على توجيه يفضي إلى خلق فجوة بين العناصر النحوية المتناسقة والمؤتلفة، يقول أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ): ((وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق وهو تفريق للملتزقات من المؤلفات))[١]، أما لفظة (تنافر) فإنها مأخوذة من أصل ((يَدُلُّ عَلَى تَجَافٍ وَتَبَاعُدٍ))[٢]، ويصف بها بعض التوجيهات القائمة على الجمع بين العناصر اللغوية بعلاقات نحوية توجب العسر والثقل، أي خلق علاقات نحوية هجينة لا يبوح بها ظاهر التركيب، في حين يوحي تعبيره واصفًا بعض التراكيب بـ(الإلباس) أن التوجيه النحوي أفضى إلى غموض واختلاط في المعنى، وهذا كله مما لا يليق بالنظم القرآني ويؤدي إلى فساد تراكيبه. ويمكن القول إن فصاحة التركيب تقتضي (خلوه من ضعف التأليف)[٣] وإنّ التركيب الفصيح هو التركيب الذي تكون العلاقات المعنوية القائمة بين عناصره بعيدة عن التعقيد، يبوح بها ظاهر التركيب ويدل عليها، ولا ينوء الذهن بالكشف عنها مما يفقده حسن النظم وقوة النسج، وتناسق العناصر النحوية للتركيب بعلاقات معنوية متجانسة معبرة عن المعنى أجود تعبير، وتتساوق فيها عناصر البنية التركيبية للنص بعضها مع بعض، ويأخذ بعضها بعنق بعض بانتظام ووضوح.

معرفة الفصيح:

آخذ أبو حيان كثيرًا من المعربين في إعرابهم واصفًا بعض الأعاريب بأنها ((تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة، لا تناسب كتاب الله بل لو قُدِّرت في شعر الشنفرى ما ناسب))[٤]. وعزا سبب وجود مثل هذه الأعاريب إلى عدم إدراك المعربين الفصيح من التراكيب، وقد حدَّد سبيلَ الوصول إلى التركيب الفصيح الذي يليق بالنظم القرآني بقوله: ((ومن دفع إلى حوك الكلام وتقلّب في إنشاء أفانينه وزاول الفصاحة والبلاغة لم يستحسن شيئاً من هذه الأقوال وإن كان بعض قائلها له إمامة في علم النحو ورسوخ قدم لكنه لم يحتط بلفظ الكلام ولم يكن في طبعه صوغُه أحسنَ صوغ ولا التصرف في النظر فيه من حيث الفصاحة وما به يظهر الإعجاز)) [٥]. فلا بد من خَبْرِ كلام العرب، والاضطلاع بأساليبهم في التعبير الذي يخلق ذوقًا رفيعًا وحسًّا مرهفًا يمكِّنه من إدراك الفصيح، وهذا لا يتأتى من معرفة النحو وحدَه يقول: ((لا يكفي النحو وحده في علم الفصيح من كلام العرب، بل لابد من الاطلاع على كلام العرب والتطبع بطباعها والاستكثار من ذلك)) [٦] ويقول في موضع آخر: ((والنحاة الصرف غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة)) [٧].

إذن تحديد الفصيح يضطلع به أهل الذوق وهم الذين((راضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر وصارت لهم بذلك دربةٌ وملكةٌ تامة فإلى أولئك ينبغي أن يُرجع في معرفة الكلام وفضل بعضه على بعض)) [٨].

التركيب بين الصحة والفصاحة:

ميّز أبو حيان بين التركيب الصحيح والتركيب الفصيح، فالتركيب الصحيح يمكن أن يحدده المُعرِب بمعرفة قواعد الصنعة النحوية، فما طابق تلك القواعد كان تركيبًا صحيحًا، أما التركيب الفصيح فلا تتأتى معرفته للنحوي إذا لم يكن على معرفة واسعة بكلام العرب وخطبهم وأشعارهم، يقول أبو حيان: ((لا يكفي النحو وحده في علم الفصيح من كلام العرب بل لابد من الاطلاع على كلام العرب والتطبع بطباعها والاستكثار من ذلك))[٩]، ونجد أنه قد يصف التركيب بالصحة، ولا يُجيز حملَ النص القرآني عليه؛ لأن هناك ما هو أفصح منه. يقول: ((وإنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب؛ إذ كلام الله تعالى أفصح

(١) معجم الفروق اللغوية: ١٢٨/١.
(٢) مقاييس اللغة لابن فارس: ٤٥٩/٥.
(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني: ١٦٧/١، والكليات، للكفوي: ١/ ٢٣٦.
(٤) البحر المحيط: ٥/ ٤٣.
(٥) المصدر نفسه: ٥/ ٢٧٥.
(٦) المصدر نفسه: ٦٨/٣.
(٧) المصدر نفسه:٤٣/٥.
(٨) البرهان في علوم القرآن الزركشي: ١٢٤/٢.
(٩) البحر المحيط: ٦٨/٣.

كلام فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة))[١]. ويصف أحد التوجيهات النحوية بقوله: ((ولا يحمل كتاب الله عليه مع ترجيح حمله على التركيب الصحيح الفصيح)) [٢].

إن الصحة وحدها لا تشفع لقبول التوجيه إذا لم تقترن بجزالة النظم وانسجام التركيب والبعد عن مظاهر التعقيد والنبوِّ؛ إذ من حق المفسر كما يقول الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ((أن يتعاهد في مذاهبه بقاء النظم على حسنه والبلاغة على كمالها وما وقع به التحدي سليمًا من القادح))[٣]. ومن الآيات الكريمة التي ذكر فيها أبو حيان وجهًا صحيحًا لم يحملها عليه لوجود ما هو أفصح قوله تعالى:﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (سورة البقرة: من الآية ٦٠) إذ ذكر أن الضمير في (منه) يعود على (الحجر) و(من) لابتداء الغاية، فانفجار الماء كان من الحجر. ثم ذكر وجهاً آخر صحيحًا لم يجزه في الآية الكريمة وهو أن يعود الضمير على الضرب أي فانفجرت بسبب الضرب اثنتا عشرة عينًا، يقول أبو حيان: ((ولو كان هذا التركيب في غير كلام الله تعالى لأمكن أن يعود الضمير على الضرب، وهو المصدر المفهوم الكلام من قبله (...) ولكن لا يجوز أن يرتكب مثل هذا في كلام الله تعالى؛ لأنه لا ينبغي أن يحمل إلا على أحسن الوجوه في التركيب وفي المعنى؛ إذ هو أفصح الكلام))[٤].

نخلص إلى أن الصحة لم تكن معيارًا وحيدًا لقبول التوجيه بل اعتدّ بالفصاحة شرطًا آخر لقبول التوجيه، فليس كل صحيح فصيحًا، والصحة شرط أساسيٌّ ليرقى التركيب إلى منزلة الفصاحة.

التوجيه النحوي والتركيب:

يمثِّل التوجيه النحوي محاولة المفسر بيانَ طبيعة العلاقات المعنوية الرابطة بين عناصر التركيب للوصول إلى المعنى، وهي محاولة قد تتعدد بتعدُّد القراء، وقد يعنُّ للمفسر الواحد أكثر من صورة لطبيعة العلاقات الرابطة مما يولد أكثر من توجيه يحمل كلٌّ منها معنى معينًا.

والتركيب له صورتان صورة ظاهرة، ولاشك أن القرآن الكريم تراكيبه أفصح التراكيب وعناصره منتظمة بأحسن نظام يكشف عن المراد ((قد نسج نظمه نسجاً بالغاً منتهى ما تسمح به اللغة العربية من الدقائق واللطائف لفظا ومعنى بما يفي بأقصى ما يراد بلاغه إلى المرسل إليهم))[٥] والصورة الأخرى للتركيب هي التي يقدمها المفسِّر عند التوجيه النحوي للتركيب، فالمفسِّر بمحاولة قراءة هذا التركيب الظاهر وتحليله قد يقترب مما يليق بجزالة النظم الكريم، وقد يبتعد أحيانًا عنها ليخلق علاقات معنوية متكلفة بين عناصره تتَّسم بالتفكك والتنافر، وهذا يقال عنه: (تركيب غير فصيح) إذن التركيب غير الفصيح يُطلَق على التوجيه الذي يقوم على ابتداع روابط بين عناصر التركيب الظاهر يشوبها الضعف والقلق بما لا يناسب قداسة القرآن الكريم وسمو نظمه مما يفضي إلى التعقيد والبعد، في حين يكون التركيب فصيحًا عندما يكون هناك كمال تلاؤم بين التوجيه وعناصر التركيب النحوي بحيث لا ينبو التركيب عن التوجيه.

نخلص إلى أن وصف بعض التراكيب بعدم الفصاحة المقصود منه التركيب الموصوف بهذا التوجيه، أي التركيب لو حمل على هذا النحو من التحليل والتوجيه، ولكن لو حمل على توجيه آخر فسيكون في غاية الدقة والاتساق.

شروط فصاحة التركيب عند أبي حيان:

١- مراعاة الفصل المناسب بين العناصر النحوية

الفصل هو وجود عنصر لغوي حاجز بين أجزاء التركيب التي تقتضي قواعد اللغة تلازمها[٦]، وقد أولى أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط الفصل أهمية كبيرة لبيان صحة التراكيب اللغوية ومدى فصاحتها، إذ احتكم إليه في مواضع كثيرة، وجعله مناطًا يلجأ إليه للترجيح بين الأوجه النحوية المذكورة للتراكيب القرآنية.

(١) المصدر نفسه: ١٢/١.
(٢) المصدر نفسه: ٤٣٠/٤.
(٣) الكشاف: ١/ ٦٨.
(٤) البحر المحيط: ١/ ٣٦٩.
(٥) التحرير والتنوير: ٩٣/١.
(٦) ينظر: الفصل في النحو العربي، أطروحة دكتوراه للباحث مديح صدام سلمان، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٧: ٩.

إن انتظام التراكيب اللغوية يقتضي أن تقع عناصرها موقعًا يحفظ للوظيفة النحوية التي تحملها ظهورَها وبعدها عن الغموض، ومن أهم مقتضيات الوضوح والظهور هو القرب بين العناصر المترابطة بعلاقات دلالية في التركيب؛ ((فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قُبْحُ الفصلِ بينهما))[١] إذ قربها من بعضها يؤذن بوضوح العلاقة الرابطة بينها، وتباعدها عن بعضها يصرف الذهن عن إمكانية اتصال هذه العناصر بعلاقات دلالية وقد يحول دون ذلك مطلقًا؛ لذا وضع علماء النحو القواعد التي تنظم ذلك، فأجازوا الفصل في مواضع معينة وعناصر محددة، ومنعوا الفصل بعناصر أخرى حفاظًا على حضور العلاقات الدلالية بين العناصر التركيبية واضحة جلية، وليس من همِّ البحث الخوض في تفاصيل ذلك فهو مما يخرج البحث عن غايته[٢].

والملاحظ في تفسير البحر المحيط أن أثر ظاهرة الفصل في الحكم على فصاحة التركيب كان على نحوين: النحو الأول: ينظر فيه أبو حيان إلى نوع الفاصل بين العناصر المترابطة بعلاقة معنوية، والقاعدة الحاكمة في هذا النحو: ((لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي)[٣]. ويكون العنصر النحوي الفاصل بين العامل والمعمول أجنبيًا إذا كان غير خاضع لتأثير ذلك العامل[٤]، وقد أشار ابن السراج إلى الاجنبي بقوله ((فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبين ما عمل فيه فنحو كانت زيدًا الحُمَّى تأخذ))[٥] فلم يجز هذا التركيب؛ لأنه فصل بين العامل وهو (كان) وخبرها جملة (تأخذ) ما ليس معمولاً لـ(كان) وهو (زيدًا) لأنه معمول الفعل المتأخر (تأخذ).

وقد ميّز أبو حيان في هذا بين الفصل الخاضع لقواعد اللغة، وسماه الفصل الفصيح، والفصل المخالف الذي يخرج التركيب القرآني عن فصاحته وهو عندما يكون الفاصل أجنبيًا. ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (سورة البقرة: من الآية ٢٣٢)

استظهر أبو حيان تعلق شبه الجملة (بالمعروف) بالفعل (تراضوا)، ولم يمنع تعلقها بالفعل (ينكحن) غير مبالٍ بالفصل بين الفعل وشبه الجملة بـ(إذا تراضوا) عادًّا ذلك من الفصل الفصيح الخاضع لقواعد اللغة لكون الفاصل معمولاً للفعل (ينكحن) أي الفاصل ليس أجنبيًا حتى يمتنع التوجيه، يقول: ((ولا يعتقد أن ذلك من الفصل بين العامل والمعمول الذي لا ينتفي، بل هو من الفصل الفصيح؛ لأنه فصل بمعمول الفعل وهو قوله: (إذا تراضوا) فـ(إذا) منصوب بقوله (أن ينكحن) و(بالمعروف) متعلق به، فكلاهما معمول للفعل))[٦].

في حين عدَّ الفصل ممتنعًا لكون الفاصل أجنبيًا في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ (سورة البقرة: من الآية ٧٦) فقد ذُكِر في تعلق شبه الجملة (عند ربكم) وجهان، الأول: متعلقة بـ(ليحاجوكم)، والمعنى ليحاجوكم في الآخرة. والآخر متعلقة بـ(فتح الله عليكم)[٧]. ورد أبو حيان هذا الوجه؛ لأن الفاصل بين العامل (فتح) والمعمول (عند ربكم) أجنبي وهو (ليحاجوكم) فهو متعلق بـ(أتحدثونهم) وهو أجنبي عن (فتح) لأنه ليس معمولاً له. يقول أبو حيان حاكمًا على هذا التركيب بعدم الفصاحة بالقول: ((ويبعد أن يجيء هذا التركيب هكذا في فصيح الكلام، فكيف يجيء في كلام الله الذي هو أفصح الكلام؟))[٨].

النحو الثاني ينظر فيه إلى المسافة الفاصلة بين العناصر المتلازمة، والقاعدة الحاكمة عنده في هذا: ((كثرة الفصل يؤذن بالانفصال))[٩]. فقد تردد كثيرًا في تفسيره الحكم على التوجيه بعدم الفصاحة والبعد لطول الفصل وكثرته[١٠].

(١) الخصائص: ٣٩٠/٢.
(٢) ينظر تفاصيل ذلك في الفصل في النحو العربي: ٩-١٨.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٤٢٦/١
(٤) ينظر: حاشية الصبان: ١٢١/٢.
(٥) الأصول في النحو: ٢٣٧/٢.
(٦) البحر المحيط: ٤٩٤/٢.
(٧) ينظر: المحرر الوجيز: ١١٨/١.
(٨) البحر المحيط ١/ ٤٤٢، وينظر: الدر المصون ٤٤٤/١، روح المعاني: ٣٠١/١.
(٩) ينظر: البحر المحيط ٤٥/٢
(١٠) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر ٣/ ٥٠٨، ٣٨٥/٣، ٢٩٥/٤، ٧/ ٢٩٢، ٣٧/٨.

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (سورة البقرة: من الآية ٥٥). ذكر المفسرون أن (جهرة) متعلقة بالفعل (نرى) على أنها مفعول مطلق، أو حال من الفاعل أي مجاهرين بالرؤية[١]. وقد علق بعضهم (جهرة) بالفعل (قلتم) أي قلتم قولاً جهرة أو حال من فاعله أي قلتم مجاهرين[٢]، والملاحظ أن الفاصل بين العامل ومعموله على هذا الوجه كبير مع إمكانية تعلقه بعامل أقرب يستقيم معه المعنى وهو (نرى)، وهذا ما دعا أبا حيان إلى ترجيح الوجه الأول قائلاً: ((والظاهر تعلقه بالرؤية لا القول، وهو الذي يقتضيه التركيب الفصيح))[٣] وتابعه السمين الحلبي في ذلك[٤]. ففصاحة هذا الوجه متأتية من قرب المعمول من عامله مع استقامة المعنى بخلاف الوجه الثاني الذي يبعد لطول الفصل بينهما.

ومن التوجيهات التي تؤول بالتركيب القرآني إلى عدم الفصاحة لطول الفصل بين المتلازمين ما ذكر في توجيه قوله تعالى:﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا (١١) إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا (١٢) فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا (١٣) فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ فَسَوَّاهَا (١٤) وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا (١٥)﴾ (سورة الشمس)

ذكر المفسرون في ضمير الفاعل من الفعل (يخاف) أنه يعود على الرب فهو أقرب المذكورات، والمعنى أن الله أهلكهم ولا يُسأل عما يفعَل[٥]. وقيل يعود على رسول الله صالح . ع . أي لا يخاف عقبى الفعلة لأنه أنذرهم[٦]. وأجاز بعضهم عوده على (أشقاها) والواو حيئذ تكون حالية، والمعنى: ولا يخاف عقبى فعله لطغيانه[٧].

إن الفصل بين الحال وصاحبها على الوجه الثالث جعل من تركيب الآية تركيبا بعيدًا في نظر أبي حيان؛ لذا يقول: ((هذا فيه بعد لطول الفصل بين الحال وصاحبها))[٨].

والجدير بالذكر أن كثيرًا من هذه الأوجه النحوية التي استبعدها أبو حيان؛ لأنها تقتضي طول الفصل بين المتلازمين لم يسبق إلى القول باستبعادها أحد قبل أبي حيان . بحسب ما اطلعت عليه من التفاسير. وقد تفاوت من جاء بعد أبي حيان الأندلسي في أثر الفصل في فصاحة التركيب، ولعل أبرز من تتبع أقوال أبي حيان هذه السمين الحلبي والآلوسي، أما السمين الحلبي فنجد أنه قد يتابع أبا حيان في اعتماد كثرة الفصل أساسًا للحكم على الوجه بالضعف والتركيب بعدم الفصاحة، وفي أحيان أخرى يرفض أن يكون كثرة الفصل مانعًا يحول دون فصاحة التركيب، على حين كان الآلوسي كثيرًا ما يرفض احتجاج أبي حيان بكثرة الفصل، ففي قوله تعالى:﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ (١) وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ (٢) وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ (٣)﴾ (سورة القمر) قرئ قوله تعالى:(وكل أمر مستقر) بكسر الراء من (مستقر)[٩] فتكون صفة لـ(أمر)[١٠]. وذكروا في (كل) وجهين[١١]: الأول: هو مبتدأ والخبر محذوف، تقديره، كائن أو أتى. والآخر: هو معطوف على الساعة والمعنى اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر. وقد استبعد أبو حيان الوجه الثاني قائلاً: ((وهذا بعيد لطول الفصل بجمل ثلاث، وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب))[١٢] إن كثرة الفواصل بين المعطوف والمعطوف عليه جعلت التركيب معقدًا بعيدًا لا يتبادر إلى الذهن عن أبي حيان في حين كان السمين الحلبي يرى أن الفصل هنا لا يمنع من هذا التوجيه، يقول: ((وإذا دلَّ دليلٌ على المعنى فلا نبالي بالفواصلِ))[١٣] ووافق الآلوسي السمين في ذلك[١٤].

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ١٣٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٥٤/١، والكشاف:١٤١/١،
(٢) ينظر: تفسير السمعاني ٨١/١، وزاد المسير ٦٧/١.
(٣) البحر المحيط: ١/ ٣٤١.
(٤) ينظر: الدر المصون:١/ ٣٦٨.
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٧٠/٣، ومعاني القرآن للزجاج:٣٣٣/٥، التفسير الكبير ١٧٩/٣١
(٦) ينظر: معاني القران واعرابه ٣٣٣/٥، والتفسير الكبير ١٧٩/٣١
(٧) ينظر: إعراب النحاس ١٤٨/٥، تفسير الثعلبي ٢١٥/١٠، التبيان إعراب القرآن ١٢٩١/٢.
(٨) البحر المحيط: ٤٩٠/١٠
(٩) قرأ بها أبو جعفر بن القعقاع، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٩٧/٢.
(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٩٢/٢.
(١١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٢٨/١٧،
(١٢) البحر المحيط: ٣٤/١٠.
(١٣) الدر المصون ١٢١/١٠.
(١٤) ينظر: روح المعاني ٧٨/١٤.

ويبدو لي أن التوجيه بعيد، والمعنى غير ظاهر عليه، أستدل على ذلك بأن بعض المفسرين لم يرتضوا القراءة وعدوها مما لا وجه له في العربية[١]، فكأن التوجيه الذي استبعده أبو حيان كان هو الدافع إلى القول بذلك، ومهما يكن فالحمل على حذف الخبر أقرب وأولى.

ويبدو لي من متابعة الآيات التي آخذ فيها أبو حيان توجيهات بعض المعربين بكثرة الفصل يبدو أن أبا حيان قد تشدد في الاحتكام الى طول الفصل، في حين كان السمين الحلبي متابعاً له أحيانا رافضًا ذلك في أحيان أخرى عندما يكون المعنى واضحا، فيقوم ظهور المعنى ووضوحه دليلاً على صحة التوجيه مهما كثرت الفواصل[٢]. وكان الآلوسي رافضًا الاحتكام إلى طول الفصل في أكثر المواطن[٣]. ويبدو أن الاحتكام إلى ظهور المعنى هو المجوز للفصل، كما ظهر من قول السمين السابق، وقول الآلوسي: ((والكلام هنا لما تعانقت معانيه وارتبطت مبانيه وأخذ بعضها بحجز بعض حتى كأن الجميع كلمة واحدة لم يعد البعد بعداً))[٤]

فاللجوء إلى السياق اللغوي إحدى الوسائل التي يتوسَّل بها المعرب للحكم على مقبولية التركيب على الرغم من طول الفصل كما اتضح من كلام السمين الحلبي والآلوسي. وللغة وسائلها الأخرى في الحفاظ على حضور العلاقة المعنوية بين العناصر المترابطة ومنها التكرار نحو قوله تعالى:﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٨٨)﴾ (سورة آل عمران: ١٨٨) يقول أبو حيان في تكرار (فلا تحسبنهم): ((وحسن تكرار الفعل فلا يحسبنهم لطول الكلام، وهي عادة العرب، وذلك تقريب لذهن المخاطب))[٥] وكما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة النحل: ١١٩) يقول (ابن الأثير): فإذا وردت "إن" وكان بين اسمها وخبرها فسحة طويلة من الكلام فإعادة "إن" أحسن في حكم البلاغة والفصاحة)) [٦]

وقد يلجأ أبو حيان إلى التقدير صونًا للتركيب القرآني من شدة الفصل بين عناصره كما في قوله تعالى: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (سورة هود: من الآية ٥٠) إذ علّق بعض المفسرين شبه الجملة بقوله (أرسلنا)[٧] في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (سورة هود ٢٥) على الرغم من كثرة الفواصل بينهما؛ لذا رجح أبو حيان أن يتعلق بفعل محذوف هو (أرسلنا)[٨].

مما سبق يمكن القول إن أبا حيان اعتمد عدم الفصل الطويل بين المتلازمين أساسًا في الحكم على التركيب بالفصاحة؛ لذا ضعف كثيرًا من التوجيهات القائمة على طول الفصل بين العناصر التركيبية، في حين تسمَّح غيره في ذلك معتمدا على ظهور المعنى بمعونة السياق.

٢- عدم التعسف في الحمل على عوارض التركيب

أ- في التقديم والتأخير

التقديم والتأخير قد يتداخل مع الفصل، فهما ينضويان تحت قرينة التضام[٩]، ولكن له ما يميزه، فالفصل يحصل عندما يكون هناك حاجز بين العنصرين المتلازمين، أما التقديم والتأخير فيتعلق بتقديم أحد العنصرين المتلازمين على الآخر كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم صاحب الحال عليها، أو تقديم أحد معمولات العامل على آخر كتقديم المفعول به على الفاعل، فهو مرتبط بمبدأ الرتبة[١٠]، وكل فصل هو تأخير لأحد المتلازمين عما يلزمه، ولكن ليس كل تقديم وتأخير فصلاً.

(١) ينظر: الكشف والبيان ١٦٢/٩، ومعالم التنزيل ١٦٤/٥.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٣٣٣/٩، ١٢١/١٠
(٣) ينظر: روح المعاني: ٤٥٦/١، ١٦٠/٢، ١٠٦/١٥
(٤) رو ح المعاني ١٤٣/١٢.
(٥) البحر المحيط: ٣/ ٤٦٧.
(٦) المثل السائر:٣ /١٧.
(٧) ينظر: الكشاف: ٤٠٢/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٣٤١٠/٥.
(٨) ينظر: البحر المحيط: ١٦٦/٦.
(٩) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٦.
(١٠) ينظر: المصدر نفسها والصفحة نفسها.

وقد يكون التوجيه مبنيًا على حمل عناصر التركيب على التقديم والتأخير مفضيًا ذلك إلى بعد عن الفصاحة، ومن ذلك ما آخذ فيه أبو حيان الزمخشريَّ في قوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ (سورة النساء: من الآية ٢٨). يقول الزمخشري: ((ومعنى إحضار الأنفس الشح أن الشح جعل حاضرًا لها لا يغيب عنها أبدًا ولا تنفك عنه، يعنى أنها مطبوعة عليه))[١] يتضح من كلامه أنه جعل (الأنفس) المفعول الثاني و(الشح) المفعول الأول في الأصل ثم عند البناء للمجهول قدم الثاني على الأول وناب مناب الفعل. ولم يرتض أبو حيان ذلك اعتدادًا بظاهر النص القرآني الذي يقتضي أن الأنفس هي التي جعلت حاضرة فهي الفاعل قبل دخول همزة النقل على الفعل، إذ الأصل حضرت الأنفسُ الشح ثم أصبحت مفعولاً أولا بعد التعدية وعندما بني الفعل للمجهول أصبحت نائب فاعل.

وذكر أبو حيان أن النحويين يجيزون إقامة المفعول الثاني مقام الأول[٢]، فيكون (الأنفس) هي المفعول الثاني أقيم مقام الفاعل لكنه فضّل حمل القرآن على الوجه الأول لأنه أجود عندهم[٣] يقول في ترجيح هذا الوجه: ((والأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه))[٤] إذن القول بالتقديم في هذا التركيب يفضي إلى حمل التركيب القرآني على رأي ارتضته الصنعة النحوية لكن على نحو أقل جودة من الرأي الآخر، لذا فضل أبو حيان حمله على ما هو أجود وهو مقتضى الفصاحة.

ومما كان حمله على التقديم والتأخير مضراً بفصاحة التركيب ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (سورة البقرة: من الآية ٩٦) إذ ذكر في قوله (ومن الذين أشركوا) أن الواو تحتمل العطف على الناس والمعنى: لتجدن اليهود أحرص الناس على الحياة وأحرص من الذين أشركوا. أو أن الواو واو الاستئناف والمعنى ومن الذين أشركوا يود أحدهم حملاً على الابتداء والخبر[٥]. والوجه الثالث أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا وحذفًا لمضاف و(من الذين أشركوا) معطوف على الهاء في (لتجدنهم) والمعنى ولتجدنهم وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس على حياة[٦]، ويبدو لي أن تقدير المضاف ليبقى قسمٌ من غير المؤمنين أقل حرصًا من اليهود على الحياة؛ لئلا يكون لليهود نظير في هذه الصفة وإن شاركهم في ذلك طائفة من المشركين. ونلحظ أن هذا الوجه ارتكب فيه ما لا يجوز أن يرتكب في نص معجز على الرغم من أن المعنى الذي يؤديه ليس فاسداً فهو معنى صحيح لكن التركيب يأباه؛ لذا يقول أبو حيان: ((فَهُوَ مَعْنًى يَصِحُّ، لَكِنَّ اللَّفْظَ وَالتَّرْكِيبَ يَنْبُو عَنْهُ وَيُخْرِجُهُ عَنِ الْفَصَاحَةِ، وَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى أن يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، لَا سِيَّمَا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَخُصُّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ بِالضَّرُورَةِ))[٧]. ويقول الآلوسي في هذا الوجه أيضاً: ((ولا أظن يقدم على مثل ذلك في كتاب الله تعالى من له أدنى ذوق، لأنه– وإن كان معنى صحيحا في نفسه– إلا أن التركيب ينبو عنه، والفصاحة تأباه))[٨].

ب– **في تقدير المحذوف:**

الحذف من العوارض التركيبية التي أقرها النظام اللغوي، وله أغراض متعددة، وقد حدد النظام اللغوي المواطن التي يباح فيها حذف العنصر اللغوي وجوبًا أو جوازًا بما يحفظ للتركيب الصحة والفصاحة، وللمعنى الوضوح وعدم الغموض، والقاعدة العامة التي تحكم جواز الحذف هي: (إذا دل على المحذوف دليل جاز الحذف)[٩].

وقد يتعسف المعربون في اللجوء إلى تقدير محذوف لتحليل التركيب القرآني وبيان الدلالة وهذا يفضي إلى تقديرات بعيدة تفكُّك التركيب وتذهب بفصاحته.

ومن صور الحذف التي تجعل التركيب مهلهلاً، والمعنى لغزًا لا يتبادر إلى الذهن ما ورد في إعراب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ (سورة إبراهيم: ٣٠)

(١) الكشاف: ٥٧١/١.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٩/٢-١٢٠.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٨٧ ـ ٨٨
(٤) البحر المحيط: ٤ / ٨٨.
(٥) ينظر: الكشاف: ١/ ١٦٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٦٥.
() ينظر: البحر المحيط: ٥٠٢/١
(٧) ينظر: الكشاف: ١/ ١٦٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٦٥.
(٨) روح المعاني: ١ /٣٢٩.
(٩) ينظر: الخصائص: ٢٨٤/١، البرهان في علوم القرآن: ٧٣/٣.

فاسم (إنّ) هو (مصيركم) وهو بمعنى الرجوع من الفعل (صار) التامة، والخبر شبه الجملة (إلى النار)[١]، وقد روي عن الحوفي (٤٣٠هـ) توجيه آخر جعل فيه (مصيركم) من الفعل (صار) بمعنى انتقل فيكون شبه الجملة (إلى النار) متعلقاً بـ(مصير) والمعنى فإنّ انتقالكم إلى النار، وعندئذ تبقى (إنّ) بلا خبر، ويقتضي تقدير محذوف، أي: فإن انتقالكم إلى النار كائن أو حاصل[٢].

وقد ردّ أبو حيان هذا التوجيه؛ لأنه قائم على حذف قلّ وروده في مثل هذا التركيب، وهو حذف خبر إن واسمها معرفة، فقد ذكر ابن جني (ت٣٩٢هـ) أن حذفه لا يكون إلا مع النكرة، قال:((**وقد حذف خبر إنَّ مع النكرة خاصة**))[٣] ثم نقل أن البصريين يجيزون ذلك مع المعرفة والكوفيون يأبون ذلك إلا في النكرة[٤].

لذا يقول أبو حيان: ((حذف الخبر في مثل هذا التركيب قليل، وأكثر ما يحذف إذا كان اسم إن نكرة، والخبر جار ومجرور))[٥]

والملاحظ أنّ فصاحة التركيب تختل بحسب توجيه الحوفي؛ لأنّه قائم على حذف ندر أن يأتي في هذا التركيب مما يعنى أن للقلة أثرًا في الحكم على التركيب بعدم الفصاحة إذ التوجيه النحوي إذا استلزم تقديرًا يكون التركيب فيه نادرًا فإنه يحكم عليه بعدم الفصاحة.

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (سورة الأعراف: ١٩٠). ذكر الزمخشري في تفسير هذه الآية أن المعنى: جعل أولادهما له شركاء على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فألف الاثنين فاعل مضاف إليه في الأصل أقيم مقام المضاف بعد حذفه. وجعل قوله تعالى (فتعالى الله عما يشركون) دليلاً على أن المراد فاعل (آتاهما) الجمع، بدلالة ضمير الجمع في (يشركون)[٦]، إن إيمان المسلمين بعصمة الأنبياء . عليهم السلام . دفعهم إلى تأويل النص بأكثر من تأويل كان منها هذا التأويل، إذ لا يمكن أن يسند الشرك إلى أدم وزوجه غير أن أبا حيان لم يرتض هذا التأويل؛ لأنه يفضي إلى تركيب فيه((تفكيك للكلام عن سياقه))[٧] وارتضى تفسيرًا آخر، وهو أن الخطاب موجه إلى مشركي العرب أو للناس، وليس المراد آدم وحواء وبهذا ((يتسق الكلام اتساقاً حسناً من غير تكلف ولا تأويل ولا تفكيك))[٨].

وإذا كان تقدير محذوف أخرج التركيب من فصاحته في الشواهد السابقة، فإنّ أبا حيان في مواضع أخرى يعول على تقدير محذوف في تحليل التركيب القرآني عادًا ذلك مما يدلي به ظاهر النص ويقود إليه وتركه يذهب بفصاحة التركيب، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ (سورة الحديد: من الآية ١٠)

ذكر فيها وجهين، الأول: أن فاعل (يستوي) هو (من) وترك ذكر معادله لوضوح الدلالة أي إن هناك محذوفاً يتم الكلام به، والتقدير لا يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعد[٩].

الوجه الثاني: ينأى بالتركيب عن تقدير محذوف بجعل فاعل (يستوي)ضمير يعود على الإنفاق، أي لا يستوي الإنفاق منكم، فيكون (من أنفق) مبتدأ خبره (أولئك أعظم درجة)[١٠].

واستظهر أبو حيان الوجه الأول القائم على تقدير محذوف، وعدَّ الوجه الثاني الذي لا يقتضي تقدير محذوفٍ عدولاً عن الظاهر بلا موجب، يقول في الوجه الثاني: ((وهذا فيه تفكيك للكلام، وخروج عن الظاهر لغير موجب. وحذف المعطوف لدلالة

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٣٧/٦، والدر المصون: ١٠٤/٧
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٣٧/٦، والدر المصون: ١٠٤/٧، روح المعاني ٢٠٧/٧.
(٣) الخصائص: ٣٧٥/٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٧٦.
(٥) البحر المحيط: ٤٣٧/٦.
(٦) ينظر: الكشاف: ٢/ ١٨٧.
(٧) البحر المحيط: ٢٤٢/٥.
(٨) المصدر نفسه: ٢٤٢/٥.
(٩) ينظر: الكشاف: ٤٧٤/٤.
(١٠) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٥٩/٥،

المقابل كثيرة))[١]. نخلص إلى أن الحذف مخرج للنص عن الفصاحة إذا كان متكلفًا، ولكن قد يكون المعوَّل عليه وهو المرتكب الصحيح إذا كان ظاهراً، وقد جاء على مثله كثيرًا في كلام العرب.

٣- التوافق التام بين المعنى والتركيب:

لابد من أن يستوفيَ التركيب الفصيح في نظمه كل العلامات الدالة على المعنى، وأن يكون هناك تطابق تام بين البنية الظاهرة له والمعنى المعبر عنه، وأي معنى يذكر يكون بينه وبين تركيبه فجوة يعد تركيبًا غير فصيح. وقد كثرت انتقادات أبي حيان لبعض الأوجه النحوية التي يذكرها المعربون احتمالاً نحويًا للآيات الكريمات مشيرًا إلى أن هذه الأوجه تفضي إلى معنى يقتضي إجراء تعديل على بنية التركيب الظاهرة؛ لأنه ليس وعاء ملائمًا ملاءمة تامة للمعنى المذكور، وهذا يخلُّ بفصاحة التركيب المعهودة في النظم القرآني. إذ هناك تناسب تام بين الظاهر التركيبي والوجه النحوي المحتمل له متأت من انتظام عناصر التركيب انتظامًا يضمن له عدم طرو الوجه النحوي السقيم، والتركيب الفصيح يحمل مؤشرات تركيبية تدل على إحكام النسج مما يجعله في غاية النصية للتعبير عن المعنى المراد.

إن الالتفات إلى هذه النكت التركيبية في النظم الكريم تنم عن فهم عميق لأسرار التركيب القرآني وطبيعة العلاقات النحوية المفضية إلى المعاني.

وهنا أشير إلى أن فصاحة التركيب عند أبي حيان لا تترتب على العناصر المؤلفة له مجردة من محتواها الدلالي، فقد يكون التركيب غير فصيح لكون العناصر التركيبية تحمل مادة دلالية توجب نوعَ ترابطٍ هو أفصح من غيره؛ فالمحتوى الدلالي موجه عام لترابط عناصر التركيب، وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى الصلة بين فصاحة التركيب وما يدل عليه، يقول: ((إنَّهم وإن كانوا قد جَعَلوا الفصاحةَ في ظاهرِ الاستعمالِ مِنْ صفةِ اللفظِ، فإنَهم لم يَجْعلوها وصْفاً له في نفسه، ومِن حيثُ هو صدى صوتٍ ونطقُ لسانٍ، ولكنهم جَعلُوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم في المعنى))[٢]. ففصاحة التركيب في إحدى صورها تتمثل في الملاءمة التامة بين التركيب والتوجيه النحوي المفضي إلى المعنى.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ (سورة آل عمران: ٩٠) فقد ذُكر في إعراب الواو في قوله (وأولئك هم الضالون) وجهان: الأول أنها عاطفة، إما على خبر إن، وإما على جملة إنّ ومعموليها[٣]. الآخر: ذكره الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) وهو أنها حالية، والمعنى: لن تقبل توبتهم من الذنوب في حال أنهم ضالون[٤]. واستبعد أبو حيان هذا الوجه واصفاً إياه بالقول: ((وينبو عن هذا المعنى هذا التركيب))[٥] أي إن معنى الحالية لا يناسبه تركيب الآية الكريمة في سياقها. وأشار إلى السبب بقوله: ((إذ لو أريد هذا المعنى لم يؤت باسم الإشارة))[٦]. ووصف السمين الحلبي هذا الوجه بالغرابة والبعد عن التركيب[٧].

إن الجملة الاسمية قد تأتي حالاً، لكن مجيء المسند إليه اسم إشارة أبعد وقوعها حالاً في سياق النظم الكريم؛ وذلك لما يحمله المسند إليه من معنى الإشارة التي تنأى بالجملة عن معنى الحالية لاسيما أن المشار إليه هم المذكورون سابقاً في الآية، وقد جاءت الحال منهم.

ومن الآيات الكريمات التي كان في تركيبها ما يشير إلى توجيه نحوي معين ويمنع من احتمال توجيه آخر ذكره بعض المعربين قوله تعالى:﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ (سورة آل عمران: ١٠٨) فقد وجه المعربون قوله (ظلما للعالمين) توجيهين: الأول: (للعالمين) في موضع المفعول به للمصدر (ظلما) والفاعل محذوف، والتقدير: ليس الله مريداً أن يظلم أحدًا من العالمين[٨]. والآخر: إن ضمير الفاعل للمصدر (ظلمًا) يعود على الناس، والمعنى أنه تعالى لا يريد ظلم

(١) البحر المحيط: ١٠٣/١٠.
(٢) دلائل الإعجاز: ٤٠٢/١.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٥٥/٣، والدر المصون: ٣/ ٣٠٥.
(٤) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٧٠٨/٢.
(٥) البحر المحيط: ٢٥٥/٣.
(٦) البحر المحيط: ٣/ ٢٥٥.
(٧) ينظر: الدر المصون: ٣٠٥/٣.
(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٥٥، الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٠٩٣/٢، الكشاف ٤٠٠/١،

العالمين بعضهم لبعض[١]، وقد احتج من ذكر الوجه الثاني بأن (ظلمًا) نكرة في سياق النفي فهي تدل على العموم وتحتمل كل أشكال الظلم مهما كان مصدره[٢]. وذكر أبو حيان الأندلسي أن تركيب الآية لا يستقيم مع الوجه الثاني، إذ التوجيه الثاني يخل بفصاحة التركيب القرآني في أداء المعنى المذكور له، يقول أبو حيان: ((واللفظ ينبو عن هذا المعنى، إذ لو كان هذا المعنى مرادا لكان من أحق به من الكلام، فكان يكون التركيب: وما الله يريد ظلما من العالمين))[٣].

والمعنى على الوجه الثاني صحيح في نفسه لكنه لا يناسب سياق النص الكريم الذي يتناول عدالة الله سبحانه في إثابة المؤمنين ومعاقبة الكافرين، ولعل في تقديم لفظ الجلالة على الفعل (يريد) دلالة على معنى الاختصاص أي إن نفي الإرادة متعلق بالله سبحانه تعالى. نعم يمكن أن يلتمس المعنى المشار إليه في التوجيه الثاني من الوجه الأول على نحو الدلالة التلازمية، فنفي إرادة الظلم عن الله تعالى للعالمين يلزم أن يكون نفيًا عامًا منه تعالى أو من غيره. ولكن لا على النحو الدلالة المباشرة المستنبطة من ظاهر التركيب.

وإذا لاحظنا المثالين السابقين نجد أن وجود عنصر لغوي في التركيب كان حصنًا له من أن يوجه توجيهًا آخر، فلو أريد هذا التوجيه لألزم استبدال عنصر آخر بذلك العنصر.

وقد يكون لموقعية العناصر التركيبية أثر واضح في الكشف عن فصاحة التركيب القرآني مانعة من طرو معنى آخر يقتضي ترتيبًا آخر للتركيب، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (سورة البقرة: من الآية ١٩٧). فقد اختلفوا في قوله تعالى (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) أهي جملة خبرية والنفي هنا مراد حقيقة أم إن ظاهرها النفي والمراد هو النهي؟ فعند حملها على النهي يكون المعنى فلا ترفثوا ولا تفسقوا، وعند حملها على النفي فالمعنى لا حجة تثبت مع الرفث والفسوق والجدال أي إن هذه الخلال تفسد الحج[٤].

وقد اختار أبو حيان أن تكون جملة خبرية معناها النهي، واحتج لاختياره بأن فصاحة التركيب القرآني تقتضي أن يكون التركيب على نحو آخر لو أريد معنى النفي، فقال: ((ولو أريد حقيقة الخبر لكان المؤدي لهذا المعنى تركيب غير هذا التركيب، ألا ترى أنه لو قال إنسان مثلاً: من دخل في الصلاة فلا جماع لامرأته ولا زنا بغيرها ولا كفر في الصلاة يريد الخبر، وأن هذه الأشياء مفسدة لها لم يكن هذا الكلام من الفصاحة في رتبة قوله: من دخل في الصلاة فلا صلاة له مع جماع امرأته وزناه وكفره. فالذي ناسب المعنى الخبري نفي صحة الحج مع وجود الرفث والفسوق والجدال لا نفيهن فيه، هكذا الترتيب العربي الفصيح))[٥].

إذن طريقة رصف العناصر التركيبية وبنية الجملة القرآنية جاءت لتحمل معنى يكشف عنه النظم القرآني، ورافضة للمعنى الآخر الذي لا يستقيم مع فصاحة التركيب، إن فصاحة التركيب القرآني تقتضي عدم وجود فجوة بين التركيب والمعنى المذكور بل لا بد أن يتضح المعنى وضوحًا تامًا من طبيعة النظم القرآني، وإن أي توجيه يغفل بعض الخصائص النظمية وطبيعة العناصر اللغوية لهو توجيه يخل بفصاحة النظم الكريم.

٤-مراعاة المشاكلة التركيبية:

ومن الأسس التي اعتمدها أبو حيان في الحكم على التركيب بالفصاحة مراعاة التناسق في التراكيب المتجاورة لتحقيق التناسب والتلاؤم. وقد سميت ذلك (المشاكلة التركيبية) ولا أعني بالمشاكلة ما عناه علماء البديع بها إذ هي عندهم ((ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً))[٦]. كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (سورة البقرة: من الآية ١٩٤) فمقابلة الاعتداء لا يسمى اعتداء لكنه أطلق عليه اعتداء لداعي المشاكلة[٧] ولكن هذا لا يعني أن هذا الإطلاق (المشاكلة التركيبية) منقطع الصلة عن مصطلح المشاكلة المعروفة؛ إذ المشاكلة التركيبية هي: حمل التركيب على

(١) ينظر: التفسير الكبير: ٣٢٢/٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٢/٨.
(٣) البحر المحيط: ٣/ ٢٩٨.
(٤) ينظر: الكشاف: ٢٤٣/١، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٤٠٧/٢.
(٥) البحر المحيط ٢/ ٢٨٦.
(٦) الإتقان في علوم القرآن: ٣٢٢/٣.
(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٦٥/١.

أحد التوجيهات المحتملة لوقوعه بصحبة تركيب آخر موازٍ له في انتظام عناصره وبنائه الفني. ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ (سورة المؤمنون: ٣٣) فقد ذكر المفسرون في (ما) من قوله تعالى (مما تشربون) وجهين[١]:

الأول: أنها مصدرية، ولا حاجة لعائد لأن الموصول حرفي، والتقدير: ويشرب من مشروبكم على تأويل المصدر باسم المفعول.

الثاني: أنها موصولة، وحينئذ تحتاج جملة الصلة إلى عائد، فمنهم من قدّره مفعولا به للفعل (تشربون) أي مما تشربونه، وحذف العائد لاستيفائه شروط الحذف[٢]؛ إذ هو منصوب متصل بفعل تام. ومنهم من قدره مجرورا بحرف جر، والتقدير: مما تشربون منه[٣]، فحذف العائد المجرور؛ لأنه جر بحرف هو نفسه الجار للعامل مطابق له لفظاً ومعنى، والعاملان فيهما متفقان، وهي شروط جواز حذف العائد المجرور[٤].

وقد اختار أبو حيان حمل (ما) على الموصولية والعائد مجرور أي (مما تشربون منه)، على الرغم من أن الفعل (شرب) متعد بنفسه، ويمكن أن ينصب مفعولاً به بنفسه فيكون العائد منصوبًا، وهذا ما التزمه بعض المعربين رافضًا تقديره مجرورًا [٥].

وقد علل أبو حيان اختياره بأن حمل التركيب على غير هذا الوجه ((يفوت فصاحة معادلة التركيب ألا ترى أنه لو قال: مما تأكلون منه فعداه بمن التبعيضية، فالمعادلة تقتضي أن يكون التقدير مما تشربون منه، فلو كان التركيب مما تأكلونه لكان تقدير تشربونه هو الراجح))[٦].

فحمل التركيب على كون ما مصدرية أو موصولة عائدها مفعول به يبتعد بالتركيب عن المشاكلة للجملة السابقة في السياق القرآني وهي قوله (يأكل مما تأكلون منه) وقد حسن حذف العائد المجرور رعاية للفاصلة[٧].

نلحظ أن أبا حيان قد حمل الآية على توجيه رفضه بعض المعربين لأن به يتحقق التوازن التركيبي إذ (يشرب مما تشربون) يقابل قوله (يأكل مما تأكلون منه) فلكي تتم المقابلة ويتعادل التركيبان المتناظران حمل (ما) على الموصولية المجرورة العائد.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ (٦) الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (سورة فاطر ٦- ٧) أعرب المفسرون قوله تعالى (الذين) في (الذين كفروا) بأوجه: الأول: الرفع على الابتداء وخبره جملة (لهم عذاب شديد)، الثاني: النصب على البدل من (حزبه) أو النعت له. الثالث الجر على النعت أو البدلية من (أصحاب)[٨].

وقد رجح أبو حيان الرفع على الابتداء واصفاً الأوجه الباقية بأنها ((بمعزل عن فصاحة التقسيم وجزالة التركيب))[٩]. فتناسب التركيبين المتناظرين بنائيًا والمحافظة على المشاكلة والتناسق بين التركيبين أساس الترجيح لوجه الرفع عند أبي حيان، إذ الآية الكريمة تبين جزاء الفريقين المؤمنين والكافرين، فجاءت الجملتان الخبريتان مؤلفتين من اسم موصول مبتدأ ثم صلته وخبر جملة اسمية تقدم فيها خبرها شبه الجملة على مبتدئها. والتعويل على الأوجه الأخرى يجعل الجملتين غير متشاكلتين تركيبيًا.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن النحاس رجح وجه الرفع واصفاً إياه بأحسن الوجوه من دون ذكر علة[١٠]، في حين ذكر ابن عطية أن رجاحة هذا الوجه متأت من تعادل الجملتين في التركيب، قال ((هذا هو الحسن لعطف الذين آمنوا عليه بعد ذلك فهما جملتان تعادلتا))[١١]. وذكر الرازي ذلك أيضاً واصفاً الأوجه الأخرى بانها (مفوت لجزالة التركيب))[١].

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٠٠/٢، البحر المحيط:/ ٥٥٩، روح المعاني ٢٣١/٩.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٤٥٦/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٦/٣، جامع البيان في تأويل القرآن: ٢٩/١٩.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٤٥٧/١.مغني اللبيب: ٥٥٠/١.
(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٩/٣، والبرهان في علوم القرآن ١٦٣/٣.
(٦) البحر المحيط ٥٥٩/٧ وينظر في ترجيح هذا الوجه الدر المصون: ٣٣٢/٨، والتحرير والتنوير ٥٣/١٨
(٧) ينظر: البحر المحيط: ٥٥٩/٧.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧٣/٢، والدر المصون ٢١٣/٩.
(٩) البحر المحيط: ١٤/٩.
(١٠) ينظر: إعراب القرآن: ٢٤٦/٣.
(١١) المحرر الوجيز: ٤٣٠/٤.

الملاحظ أن المفسرين قد التفتوا إلى أهمية تعادل التراكيب المتناظرة وتوازنها في السياق القرآني وعدّوه من عوامل جزالة التراكيب وفصاحتها.

ومما له صلة وثقى بالمشاكلة التركيبية عود الضمير؛ إذ تقتضي فصاحة التركيب أن تتفق الضمائر فيما تعود عليه وينافي حسن التركيب أن يتشتت الذهن فيما تعود عليه الضمائر. يقول الكفوي (ت١٠٩٤هـ): ((الأصل أن تتوافق الضمائر في المرجع حذر التشتت))[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾(سورة النور: ٣٩) ذكر أن الضمائر المرفوعة في (جاءه، ولم يجده، ووجد) تعود على (الضمآن) والضمائر في (عنده، ووفاه، وحسابه) تعود على الكافر[٣]. واختار أبو حيان أن تعود هذه الضمائر كلها على واحد وهو (الضمآن)، فقال: ((والضمائر فيما بعد الضمآن له))[٤] وعلل ذلك ((فيكون الكلام متناسقاً آخذا بعضه بعنق بعض وذلك باتصال الضمائر لشيء واحد))[٥]. ورفض تعدد مرجع الضمائر ((ففيه تفكيك الكلام إذا غاير بين الضمائر وانقطع ترصيف الكلام بجعل بعضه مفلتاً من بعض))[٦]. ورجح السمين الحلبي ما رجحه الأندلسي ذاكرا العلة نفسها وهي اتساق الضمائر[٧].

مما تقدم نجد أن أبا حيان اعتمد المشاكلة في التركيب القرآني أساساً مهما من أسس فصاحة التركيب وأساساً من أسس ترجيح التوجيهات النحوية.

٥-الوقف غير المتعسف:

الوقف له صلة وثقى بالتركيب النحوي؛ إذ هو يرسم حدود الجمل ويبين صلتها بما بعدها وما قبلها، فيحدد العلاقات المعنوية الرابطة في التركيب ويتعين المعنى، فلا تنحصر فائدة الوقف في استراحة القارئ، وجمال الجرس بل يمنح النص الملاءمة اللازمة بين المعنى والصوت المعبر عنه، وعدم مراعاته يضيع المعنى، فلا يفهم القارئ شيئاً، وقد يُفْهَم خلاف المراد.

وكثيراً ما يلجأ إليه المعربون ليكون أداة لتقليب التركيب القرآني على الوجوه المحتملة كلها، ولكن قد يفضي الوقف المتعسف احياناً إلى تراكيب ضعيفة لا تنسجم وفصاحة التركيب القرآني لذا ((لابد للوقوف والابتداءات أن تتفق ووجوه التفسير الصحيح واستقامة المعنى وصحة اللغة وما تقتضيه علومها فلا يخرج القارئ على وجه غير مناسب من التفسير والمعنى من جهة ولا يخالف وجوه اللغة وسبل أدائها))[٨].

ويسهم الوقف عندما يكون في غير محله في خلق تراكيب نحوية جديدة تلزم توجيهات ذات معان مغايرة للمعنى الظاهر من التركيب، ويتسبب في تجافي العناصر وإخضاعها لعلاقات تعسفية بعيدة عن المتبادر إلى الذهن.

وقد أشار أبو حيان في مواضع إلى أن الوقف قد كان سبباً في ابتداع تركيب متنافر لا يصح أن يكون وعاء للنص الكريم، منه ما ذكر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ﴾ (سورة يونس من الآية ٢٤). ففي الباء في قوله (فاختلط به) قولان: الأول أنها للمصاحبة أي اختلط النبات بالماء، ومعنى الاختلاط قبول النبات للماء وتلقفه إياه، والآخر: أنه للسببية، أي امتد النبات وطال واشتبك بسبب الماء[٩].

(١) التفسير الكبير: ٣٤٢/١١.
(٢) الكليات ٥٦٩/١..
(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٥١٢٢/٨.
(٤) البحر المحيط ٥٢/٨.
(٥) المصدر نفسه ٥٢/٨.
(٦) المصدر نفسه ٥٢/٨.
(٧) ينظر: الدر المصون: ٤١٣/٨.
(٨) الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى: ١٣.
(٩) ينظر: الكشاف ٣٤٠/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٧١/٢، والبحر المحيط: ٣٧/٦.

وقد ذكر ابن عطية قولاً ثالثاً عماده الوقف على بعض أجزاء التركيب المتصل ليصبح للآية تركيب آخر، إذ يقف بعضهم على (فاختلط) ثم يستأنف (به نبات الأرض) على الابتداء والخبر المقدم، ويعود الضمير في (به) حينئذ على الماء أو على الاختلاط. فيكون الفعل اختلط مسنداً إلى الماء لا النبات[١].

والملاحظ أن هذا الوقف يذهب بجزالة التركيب القرآني ويفكك أجزاءه؛ لذا يقول أبو حيان: فيه((تفكيك للكلام المتصل الصحيح المعنى الفصيح اللفظ، وذهاب إلى اللغز والتعقيد، والمعنى الضعيف، ألا ترى أنه لو صرح بإظهار الاسم الذي الضمير فيه كناية عنه فقيل بالاختلاط نبات الأرض أو بالماء نبات الأرض، لم يكد ينعقد كلاماً من مبتدأ وخبر لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الإفادة))[٢].

ويبدو لي أن الذي جرهم إلى الوقف هو أن عود الضمير في (به) على الماء يؤدى إلى معنى يكون الإسناد فيه مقلوباً، فالمتعارف عليه أن الماء هو الذي يختلط بالنبات لا العكس؛ لذا لجأ المفسرون إلى إيضاح ذلك، فذكر بعضهم أنه لا مانع من ذلك من هذا الإسناد ومعنى الاختلاط تشبث النبات بالماء[٣]، وفسر بعضهم الآية بالقول: فاختلط الماء بالنبات على الرغم من أن ظاهر الإسناد خلاف ذلك معللاً ذلك بأن كل مختلطين يصح في كل منهما أن يقال اختلط بصاحبه[٤]، ولجأ الزمخشري إلى جعل الباء سببية ليكون معنى اختلط امتد واشتبك النبات[٥]. ومن وقف على (اختلط) أراد أن ينأى عن ذلك بالوقف ليعود الضمير إلى الماء.

ويبدو أن حمل النص على ظاهره، والبحث عن سبب العدول التركيبي في القرآن الكريم بإسناد الاختلاط إلى النبات لا الماء هو الأولى. وقد علل الآلوسي ذلك بالقول: ((اختير ما في النظم الكريم للمبالغة في كثرة الماء حتى كأنه الأصل الكثير، ففي الكلام قلب مقبول))[٦] وعلل ابن عاشور هذا العدول فقال: ((وعبر عنه بالاختلاط بالماء بحيث يظهر قبل جفاف الماء))[٧] وأشار الطباطبائي إلى ذلك فقال: ((ولم يقل اختلط بنبات الأرض إشارة إلى غلبته في تكوين النبات على سائر أجزائه))[٨].

ومن التوجيهات التي تؤدي إلى تراكيب غير فصيحة بأثر من الوقف المتعسف فيه ما ذكر في توجيه قوله تعالى:﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (سورة الأنبياء: من الآية ٩٧) إذ ذكر فيه المفسرون أوجهاً منها[٩]:

١- إن (هي) ضمير شأن و(أبصار) مبتدأ مؤخر و(شاخصة) خبر مقدم[١٠].

٢- أن (هي) ضمير شأن وتكون (شاخصة) مبتدأ، و(أبصار) فاعل سد مسد الخبر، وهذا جائز على رأي الكوفيين إذا يفسّر ضمير الشأن المفرد العامل عمل الفعل[١١].

٣- أن تكون (هي) ضمير فصل، على أن (أبصار) مبتدأ و(شاخصة) خبر، وقدم ضمير الفصل، وهذا على رأي الكسائي في إجازة تقديم ضمير الفصل على الخبر المقدم.

وذكر الثعلبي (ت٤٢٧هـ) وجهاً آخر وهو أن يكون تمام الكلام عند(هي) على معنى: هي بارزة حاضرة أي الساعة، للدلالة على قربها، ثم يبتدأ بـ(شاخصة أبصار الذين كفروا)، (شاخصة) خبر، و(أبصار) مبتدأ[١٢].

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ١١٤/٣.
(٢) البحر المحيط: ٣٧/٦
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧/٦
(٤) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: ٣٤٩/٢، السراج المنير:٢/ ٣٧٩.
(٥) ينظر: الكشاف: ٣٤/٢.
(٦) روح المعاني: ٢٧١/٨.
(٧) التحرير التنوير: ١١/ ١٤٢.
(٨) الميزان في تفسير القرآن: ٣١٨/١٣.
(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء:٢١٢/٢، ومعالم التنزيل: ٣١٨/٣، التبيان في إعراب القرآن ٩٢٨/٢، زاد المسير: ٢١٣/٣.
(١٠) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري: ٦٣٧/١.
(١١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: ٢٠٢/١٤
(١٢) ينظر: الكشف والبيان عن القرآن الكريم: ٦ / ٣٠٩.

والملاحظ أن هذا الوجه متكلف يخلق تركيبًا بعيدًا عن الظاهر، ويقتضي تقدير خبر للضمير. وهذا ما لا يساعد عليه السياق التركيبي للآية؛ إذ جعل(فإذا هي) منفلتة من (أبصار الذين كفروا) يفتت التركيب ويقطع أوصاله. لذا وصف أبو حيان هذا الوجه بالقول: ((وهذا وجه متكلف متنافر التركيب))[١].

ويبدو أن فرادة التركيب القرآني كانت في كثير من الأحيان موطناً لتعدد الأوجه، ومحلا للتوجيهات البعيدة المعقدة، وأجد أن هذا التركيب من التراكيب الفريدة التي تصور يوم القيامة وشدة أهوالها، فقدم الخبر على المخبر عنه واختار لفظة (شاخصة) بما تحمله من شحنة دلالية مرعبة، وقدم عليهما ضمير الشأن الذي يخلق في وجدان الإنسان حالة من الإبهام والجهل المطبق بما في ذلك اليوم من صعاب وحساب.

نلحظ مما سبق أن الوقف وإن كان في الأصل يؤتى به لينظم العلاقات المعنوية بين الألفاظ في السياق التركيبي بما ينسجم مع المعنى الذي يقتضيه السياق؛ لئلا يحصل الانحراف ولكي ينساق الأداء الصوتي مع المعنى المستفاد، إلا انه في مواضع انقلبت الوظيفية البيانية له فخلق لنا علاقات معنوية غريبة تفتت التركيب وتذهب برونق التركيب وفصاحته ويأخذ بالنص إلى تركيب مفكك ومعنى بعيد.

٦- تجنب المذاهب النادرة.

من الأسس التي وضعها أبو حيان الأندلسي شرطاً لفصاحة التركيب، حمل التركيب على المذاهب المشهورة وتجنب التراكيب النادرة والشاذة، وقد صرح بذلك في أكثر من موضع، منها قوله: ((والأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه))[٢] وقوله: ((لا يجوز في جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح))[٣]. وقوله: ((إن جاء في الكلام هو من القلة بحيث لا يقاس عليه))[٤] وقوله: ((لكنه من الندور بحيث لا تبنى عليه القواعد... فأجازه أبو علي ومثل هذا في القرآن لا ينبغي))[٥].

ومما يمكن أن يذكر شاهداً على ذلك توجيهه لقوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (سورة الأنعام:١).

ذكر الزمخشري في توجيه قوله (ثم الذين كفروا) وجهين الأول عطفها على (الحمد لله) والمعنى الحمد لله الحقيق بالحمد على ماخلق ثم الذين كفروا يعدلون به غيره. والثاني: عطفها على الصلة (خلق السماوات) والمعنى خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء[٦].

وآخذ أبو حيان الزمخشري في التوجيه الثاني؛ لأنه يفضي بالتركيب القرآني إلى حمل على رأي نادر[٧]، وهو إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير عائداً على الموصول وقد وصف هذا الرأي بأنه قليل لا يقاس عليه، يقول المرادي (ت ٧٤٩هـ): ((لا يربط الصلة بالموصول غيره (غير الضمير)، وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير. كقولهم: "أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف". وقال الشاعر:

..... وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي في رحمته أو في رحمتك.

قلت: هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه)) [٨]

إذ تكون جملة (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) معطوفة على الصلة فتأخذ حكم جملة الصلة من وجوب توافرها على رابط يربطها بالموصول وهي خالية منها، فلا يصح أن تكون صلة إلا على تقدير إقامة الظاهر مقام المضمر أي إقامة الاسم الظاهر (ربهم) مقام الضمير العائد على الله والتقدير (ثم الذين كفروا به). وقد وصف أبو حيان هذا الوجه بقوله: ((وهذا من الندور بحيث

(١) البحر المحيط: ٧/ ٤٦٨، وينظر الدر المصون: ٢٠٤/٨.
(٢) البحر المحيط: ٨٧/٤.
(٣) المصدر نفسه: ١٢/١.
(٤) المصدر نفسه: ١٠٦/٢.
(٥) المصدر نفسه: ٢٨٤/٢.
(٦) ينظر: الكشاف: ٤/٢.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٤٣٠/٤.
(٨) توضيح المقاصد ٤٢١/١-٤٢٢

لا يقاس عليه ولا يحمل كتاب الله عليه مع ترجيح حمله على التركيب الفصيح الصحيح))[١]. ووصفه السمين الحلبي بأنه ((قليل جدا لا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله)) [٢].

ومن الآيات الأخرى التي أشار فيها أبو حيان إلى أثر قلة الورود في فصاحة التركيب قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (سورة الاعراف: ١٥٤)

فقد ذكر في قوله (لربهم يرهبون) أن اللام تحتمل أن تكون لام التقوية من أجل وصول الفعل إلى مفعوله المتقدم؛ لأنه ضعف عند تقدم معمول، وقيل: هي لام المفعول له أي لأجل ربهم يرهبون، وقيل هي متعلقة بمصدر محذوف، والمعنى: للذين هم رهبتهم لربهم[٣].

وقد آخذ من ذكر هذا الوجه بأن((فيه حذف المصدر وإبقاء معموله وهو لا يجوز عندهم . أي البصريين . إلا في الشعر وأيضا فهذا التقدير يخرج الكلام عن الفصاحة))[٤]. فقلة ورود هذا التقدير، واقتصاره على الشعر نأى بالتركيب الذي يحمل عليه عن الفصاحة. فالشعر موطن الضرورة، وفيه يرتكب ما لا يرتكب في غيره من أجناس الكلام لذا نزّه القرآن الكريم عن هذه التقديرات البعيدة.

الخاتمة:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت بما يأتي:

١-تعقب أبو حيان كثيرًا من الأوجه النحوية التي حُمِلت عليها الآيات القرآنية، رافضًا بعض الأوجه؛ لأنها تؤول إلى تركيب متنافر معقد بعيد عن الفصاحة، ولضرورة حمل القرآن الكريم على أفصح التراكيب وأجودها لتناسب قداسته وعلو شأنه، وكان هناك حضور واسع للألفاظ الدالة على الأحكام النقدية الموجهة إلى التراكيب المترتبة على بعض الأوجه النحوية، ومنها: وبعيد عن الفصاحة، وخارج عن الفصاحة، ومتنافر التركيب، وشنع في التركيب، وتعقيد في التركيب، وينبو عنه اللفظ. وقد أناط مهمة الكشف عن الفصيح من التراكيب بمن امتلك الذوق اللغوي المتأتي من خَبْرِ كلام العرب والاضطلاع بخطبهم وأشعارهم، فمعرفة النحو وحدها لا تكفي لهذه لمعرفة الفصيح.

٢-حاول البحث بيان مفهوم فصاحة التركيب، وتمثل بكون العلاقات المعنوية الرابطة بين عناصر التركيب بعيدة عن التعقيد، يبوح بها ظاهر التركيب ويدل عليها ولا ينوء الذهن بالكشف عنها مما يفقده حسن النظم وقوة النسج.

٣-حاول البحث استنباط شروط فصاحة التركيب فتمثلت بما يأتي

أ – مراعاة الفصل المناسب: وكان أثر الفصل في الحكم على فصاحة التركيب على نحوين، النحو الأول: ينظر فيه أبو حيان إلى نوع الفاصل بين العناصر المترابطة بعلاقة معنوية، والقاعدة الحاكمة في هذا النحو: ((لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي)، النحو الثاني: ينظر فيه إلى المسافة الفاصلة بين العناصر المتلازمة، والقاعدة الحاكمة عنده في هذا: (كثرة الفصل يؤذن بالانفصال). وقد تشدد أبو حيان في الاحتكام إلى عدم طول الفصل شرطًا في فصاحة التركيب.

ب– عدم التعسف في الحمل على العوارض التركيبية كالتقديم والتأخير، والحذف.

ج . التوافق التام بين المعنى والتركيب، ففصاحة التركيب في إحدى صورها تتمثل في الملاءمة التامة بين التركيب والتوجيه المفضي إلى المعنى، وأي توجيه يغفل بعض الخصائص النظمية للتركيب فإنه يخلُّ بفصاحة التركيب.

د–المشاكلة التركيبية من الأسس التي اعتمدها أبو حيان للحكم على فصاحة التركيب وهي تقتضي مراعاة التناسق في التراكيب المتجاورة لتحقيق التلاؤم.

هـ – عدم التعسف في الوقف، انقلبت وظيفة الوقف البيانية في مواضع بحسب تأويلات المعربين، فخلق لنا علاقات معنوية غريبة تفتت التركيب، وتذهب برونقه وفصاحته.

---

(١) البحر المحيط: ٤٣٠/٤.
(٢) الدر المصون: ٥٢٥/٤.
(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٤/٢.
(٤) البحر المحيط: ١٨٦/٥.

و- تجنب المذاهب النادرة من الأسس التي وضعها أبو حيان الأندلسي شرطًا لفصاحة التركيب، فأوجب حمل التركيب على المذاهب المشهورة، وتجنب التراكيب النادرة والشاذة.

ثبت المصادر والمراجع:

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ.
- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ)
- البحر المحيط في التفسير أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)تح صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤هـ.
- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ) تح: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب – جامعة طنطا، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تح ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط/١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/٣، ١٤٢٠هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- جامع البيان في تأويل القرآن محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط/١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/٤.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تح د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط/٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤١٥ هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ.
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، ١٢٨٥.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ط/١، ٢٠٠٠م.

- الفصل في النحو العربي، مديح صدام سلمان، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٠٧م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/ ٣، ١٤٠٧هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تح الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ ١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تح عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط/ ٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تح عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٢ هـ.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تح د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٢، ١٤٠٥.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد البغوي (ت ٥١٠هـ)، تح عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب – بيروت، ط/ ١ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.
- معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تح الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، ط/١، ١٤١٢هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط/ ٦، ١٩٨٥.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تح د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- الميزان في تفسير القرآن: السيد الطباطبائي، (ت١٤٠٢هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ.د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط/ ١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د. عبد الكريم إبراهيم، ط/ ١، دار السلام . مصر، ٢٠٠٦م.